اقتصاد

تحديات تمويل احتياجات اللاجئين السوريين

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

قالت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إنه مع دخول الأزمة السورية عامها الرابع عشر تواجه المنطقة وضعاً ينذر بالخطر، إذ تتزايد احتياجات اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة لهم، في حين يستمر التمويل المخصص لدعمهم في الانخفاض، ويحدث هذا في لحظة حساسة ومتقلبة للغاية في المنطقة. وفي هذا السياق، قال الخبير الاقتصادي هاشم عقل لـ«العربي الجديد» إن متطلبات الاستجابة للأزمة السورية في الأردن والبلدان الأخرى في ارتفاع مستمر بسبب تراجع التمويل الدولي وزيادة متطلبات الإنفاق على الاحتياجات الأساسية للاجئين السوريين. وأضاف عقل أن أمام تلك البلدان تحديات كبيرة ستتفاقم خلال الفترة المقبلة لوجود عجز مالي كبير في خطة التمويل، خاصة للأردن الذي يستضيف حوالي 1,3 مليون لاجئ سوري ويعاني أوضاعاً اقتصادية صعبة، كما لم تستجب الجهات المانحة لمطالب الحكومة الأردنية بتقديم الدعم اللازم للخطة لإدامة الرعاية المطلوبة للاجئين السوريين وبخاصة خدمات الصحة والتعليم والمياه والبنى التحتية وغيرها. وأكدت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في أحدث تقرير لها أنه وفقاً للمراجعة الاستراتيجية الإقليمية لعام 2024 للخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات وهي المنصة الإقليمية الرئيسية لدعم اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة لهم، فإن الاحتياجات العاجلة لأكثر من 6,1 ملايين لاجئ سوري و6,8 ملايين من أفراد المجتمع المضيف لا تتم تلبيتها. وأشارت المفوضية إلى أنه في عام 2024 يقدر شركاء الخطة أن تكون هناك حاجة إلى 4,9 مليارات دولار للاستجابة للاحتياجات ذات الأولوية للفئات السكانية والمؤسسات المتضررة من الأزمة السورية في تركيا ولبنان والأردن ومصر والعراق. وأصبحت قدرة السلطات الوطنية والمحلية في هذه البلدان على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة بحسب التقرير، مقيدة بشدة في ظل مواجهتها تحديات متزايدة تتمثل في التضخم وارتفاع أسعار الغذاء والوقود وانخفاض قيمة العملة وارتفاع معدلات البطالة خاصة بين النساء والشباب. ويتفاقم هذا الأمر بسبب الآثار المتتابعة للحرب في غزة والضغوط المتزايدة الناجمة عن تغير المناخ. وفي العام الماضي تم الحصول على 30 في المائة من الأموال المطلوبة فقط.

مدير المكتب الإقليمي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيمن غرايبة قال بحسب ما ورد في التقرير: «بعد مرور 13 عاماً ومع عدم وجود حل سياسي في الأفق لا يزال اللاجئون السوريون في حاجة ماسة إلى الحماية الدولية وفرص التماس اللجوء».

وأضاف: «مع انخفاض التمويل يقع ملايين اللاجئين ومضيفوهم في براثن الفقر ويتعرضون لمخاطر متعددة تمس حمايتهم. ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل العمل من خلال توفير المستوى المطلوب من الدعم والحلول للفئات الأكثر ضعفاً لا ينبغي لنا أن نجعل اليأس يسود».

وقال التقرير: في الأردن يؤدي انخفاض التمويل إلى تعرض الخدمات المقدمة للفئات الأكثر ضعفاً للخطر، ولا سيما الأسر التي تعيلها النساء والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، ما يهدد بمزيد من التدهور في الظروف المعيشية وتصاعد التوتر بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

(فرانس برس)

ارتفاع مبيعات الهواتف الذكية

أظهرت بيانات صناعية، أمس الاثنين، أن سلسلة الهواتف الذكية الجديدة «غالاكسي إس 24» لشركة سامسونغ للإلكترونيات تمتعت ببداية قوية في الأسابيع الثلاثة الأولى من إصدارها، إذ أظهرت مبيعاتها نمواً مزدوج الرقم في الأسواق الرئيسية. وتوسعت المبيعات العالمية لـ «غالاكسي إس 24» في الفترة بين 28 يناير/ كانون الثاني و17 فبراير/ شباط بنسبة 8% مقارنة بسلسلة «غالاكسي إس 23» السابقة خلال نفس الفترة من العام الماضي، وفقاً للبيانات الصادرة عن شركة أبحاث السوق «كاونتر بوينت ريسيرتش». وعلى وجه الخصوص، شهدت شركة سامسونغ للإلكترونيات قفزة في مبيعات أحدث طرزها من الهواتف الذكية بنسبة 22% مقارنة بسابقتها في سوقها المحلية. وفي أوروبا الغربية، قفزت مبيعات «غالاكسي إس 24» بنسبة 28% مدفوعة بالطلبات المسبقة القوية في بريطانيا وألمانيا وفرنسا.

لقطات

الأردن: ارتفاع معدل التضخم 1,76%

ارتفع معدل التضخم في الأردن بنسبة 1,76% خلال الشهرين الأولين من العام 2024، مدفوعا بزيادة أسعار الخدمات والسلع. ووفقا للتقرير الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة أمس الاثنين، ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك «التضخم» لشهر فبراير/ شباط الماضي بنسبة 1,57% مقارنة مع الشهر المقابل من عام 2023، وارتفاعا طفيفا نسبته 0,27% مقارنة مع شهر يناير/كانون الثاني 2024. أما على المستوى التراكمي فقد ارتفع الرقم القياسي للشهرين الاولين من هذا العام بنسبة 1,76% مقارنة بنفس الفترة من عام 2023.

وساهمت في ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، بشكل رئيسي، مجموعة المياه والصرف الصحي بنسبة 7,34%، والامتعة الشخصية.

مفاوضات لبيع حصة في فودافون مصر

استأنف جهاز قطر للاستثمار (الصندوق السيادي) مفاوضات الاستحواذ على حصة الحكومة ممثلة في المصرية للاتصالات في شركة فودافون مصر والتي تبلغ نحو 45%. وقالت مصادر لصحيفة «البورصة» الاقتصادية المحلية المصرية، إن استئناف المفاوضات بدأ بعد إتمام صفقة رأس الحكمة وتحرير سعر صرف الجنيه أمام الدولار، إلى جانب عدم ممانعة الحكومة في التخلي عن كامل مساهماتها المملوكة للشركة المصرية للاتصالات التي تمتلك وزارة المالية حصة الأغلبية بها. ووافقت مصر في فبراير/ شباط على بيع حقوق تطوير مدينة رأس الحكمة على ساحل البحر المتوسط إلى أبوظبي مقابل 24 مليار دولار، و11 مليار دولار من وديعة الإمارات في المركزي المصري.

أسهم الخدمات والمالي ترتفع بمؤشر مسقط

أنهى المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات أمس، مرتفعًا 0,13 بالمائة، بإقفاله عند مستوى 4766,03 نقطة، رابحًا 6,21 نقاط، مقارنة بمستوياته في جلسة أول من أمس. ودعم المؤشر العام ارتفاع مؤشرات القطاعين الخدمات والمالي، وصعد الأول بنسبة 0,58 بالمائة، مع صدارة سهم مسقط للغازات للرابحين اليوم بنسبة 9,35 بالمائة، وارتفع الباطنة للطاقة بنسبة 5,56 بالمائة. وارتفع مؤشر القطاع المالي 0,35 بالمائة مدفوعًا بارتفاع سهم الدولية للاستثمارت بنسبة 6,45 بالمائة، وارتفع تأجير للتمويل بنسبة 1,85 بالمائة. وعلى الجانب الآخر تراجع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0,64 بالمائة، مع تقدم سهم المياه المعدنية على المتراجعين بنسبة 10 بالمائة.

تعويضات عاجلة للمزارعين المتضررين من فيضانات الجزائر

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

قررت الحكومة الجزائرية منح مساعدات مادية عاجلة لمصلحة المزارعين الذين تضررت محاصيلهم الزراعية بسبب الفيضانات الأخيرة التي شهدتها عدة ولايات، خاصة في شرق البلاد. ووجّه الرئيس عبد المجيد تبون، الحكومة، خلال اجتماع مجلس الوزراء، بحسب بيان صدر مساء أول من أمس، بـ«صرف منحة مالية، قدرها 50 ألف دينار جزائري، (ما يعادل 270 يورو) خلال شهر رمضان»، وشدد على أن يتم ذلك في وقت وجيز «في مدة أقصاها أسبوع على أقصى تقدير».

وأكد البيان أنه تقرر في السياق نفسه، وعملاً بمبدأ العدالة الاجتماعية بين المواطنين «تعويض خسائر الفلاحين المتضررين من الفيضانات الأخيرة التي مسّت سبع ولايات، من خلال الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي».

وكانت الفيضانات التي شهدتها عدة ولايات في الجزائر الأسبوع الماضي، قد أتت على المحاصيل الزراعية، خاصة في ولاية جيجل شرقي الجزائر، حيث سبّبت خسائر كبيرة للمزارعين الذين خسر بعضهم كامل محصوله، بعدما غمرتها المياه، ولا سيما حقول الفراولة والخضروات وبيوت النحل وغيرها. وكان مزارعو ولاية جيجل بخاصة قد وجّهوا نداء مشتركاً إلى تبون، لدعوته إلى توجيه مساعدة لمصلحتهم، وتمكينهم من إمكانيات مادية تساعدهم في إعادة تأهيل حقولهم الزراعية. ويعد هذا القرار الثاني من نوعه الذي تتخذه الحكومة الجزائرية في غضون خمسة أشهر، إذ كانت قد أقرت في شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، منح تعويضات مادية لمصلحة المزارعين المتضررين من الجفاف العام الماضي وكذا دعمهم بالبذور والأسمدة مجاناً، مع تمكينهم من تأجيل دفع الإتاوة المستحقة على الأراضي الممنوحة بصيغة الامتياز، وتأجيل دفع القروض الفلاحية لمدة ثلاث سنوات مع تكفل الدولة بنسبة الفوائد. وقال الخبير في الشؤون الزراعية عبد السلام زردوم، إن «القرارات التي تتخذها الحكومة الجزائرية لمصلحة المزارعين، من شأنها أن تعزز ثقتهم، وتخفف من المشكلات التي تنجم عن الكوارث الطبيعية ، وتدفعهم الى العمل أكثر، ما دامت السلطات توفر كامل أشكال الدعم والإسناد المادي اللازم»، مضيفاً أن «هذه القرارات تؤكد أن تبون متمسك بشدة بتبني خيار إنعاش القطاع الزراعي في البلاد، ودعم المزارعين، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد، خاصة أن النتائج المحققة العام الماضي كانت مشجعة».

رمضان هذا العام... هل حقاً سيمر؟

مصطفى عبد السلام

في كل عام، أكتب عن شهر رمضان وأصف الجديد منه بأنه الأصعب على الأسر العربية، فالأسواق تشهد قفزات متواصلة في الأسعار تفوق بكثير قدرة المواطن ودخله، والحكومات تترك المستهلك نهبا للجشع والاحتكار والتضخم وتآكل العملة، بل وتباغت المواطن بقرارات صادمة قبل حلول الشهر، مثل زيادة أسعار السلع والخدمات والرسوم وتعويم العملة. لكن ما يحدث في رمضان هذا العام يفوق كثيرا ما حدث في سنوات سابقة، فالمستهلك بات يكلم نفسه داخل الغرف المغلقة، بسبب قفزات الأسعار التي لا تتوقف، وفي مقدمتها السلع الحياتية، وباتت الأسعار فوق قدرة حتى الأسر المتوسطة التي تدحرج معظمها من فئة المستورين إلى الفئات الفقيرة التي لا يسترها سوى البيوت التي يقيمون بها.

فما بالنا بالأطفال اليتامى والمشردين والأسر الفقيرة والأرامل والمطلقات وأصحاب الأمراض المزمنة والعاجزين عن العمل، وما بالنا بالمنتمين إلى طبقة الفقر المدقع الذين يجدون صعوبة في الحصول على وجبة واحدة في اليوم، في ظل تراجع العمل الخيري؟

والمحزن في الأمر أن الأب والأم أو رب الأسرة أصبح عاجزا أمام أولاده وذويه، لا يستطيع تلبية حتى أدنى متطلبات الحياة، ولو رغيف خبز حاف. يزداد الأمر سوءا عندما تكون الأسرة عفيفة ترفض اللجوء إلى موائد رمضان لسد جوعها، أو للجمعيات الخيرية للحصول على مساعدات.

لا أتحدث هنا عن أهالي غزة الذين يواجهون حملة جوع ممنهجة تقودها دولة الاحتلال مع حكومات عربية وأجنبية، بل أتحدث عن أهالينا في مصر واليمن والسودان وسورية وتونس والجزائر والأردن والعراق وغيرها من الدول التي تشهد معدلات قياسية في الأسعار. أتحدث كذلك عن الطبقات الفقيرة في بعض دول الخليج، والتي قد تفوق عددا ونسبة تلك الأرقام الموجودة في دول عربية بائسة. يحدث ذلك الوضع المعيشي البائس داخل معظم الدول العربية وسط بلادة في المشاعر وردود الفعل من السلطات الحاكمة تصل إلى حد تجاهل الأزمة ومعايرة المواطن بالفقر والعوز، أو ترمي كرة الغلاء على عوامل خارجية منها حربا أوكرانيا وغزة وجائحة كورونا، وقد يصل الأمر إلى حد تواطؤ الحكومات عبر ترك السوق نهبا للتجار الجشعين والمحتكرين وتجار الحروب والساعين للحصول على أرباح سريعة. في المقابل، نجد أن تلك السلطات تعيش في رغد من العيش، ولا تتوقف عن إهدار المال العام وتعمد بعثرته وبناء القصور وشراء الطائرات وغيرها من أوجه الإسراف. وكأنها تعيش في دول بالغة الثراء.

نعم مرت على الفقراء والجوعى كل أشهر رمضان السابقة، فهل حقاً سيمر رمضان هذا الشهر بأقل الخسائر؟

مال وناس

مساعدات طائرة وعائمة... كأنّ معبر رفح لم يكن

يواصل الاحتلال تجويع سكان غزة في شهر رمضان عبر إطباق الحصار من جميع الجهات على القطاع، وسط تراجع دور معبر رفح في ظل خطط الأنزال الجوي للمساعدات وخطط بناء ميناء إغاثة على ساحل غزة

القاهرة ـ **عادل صبري**

تدخل المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة بـ«القطارة»، فلا تسد عطشاً ولا تنقذ حياة الصائمين من الموت جوعاً في شهر رمضان. وفي ظاهرة تكررت خلال الفترة الأخيرة، تتعطل العديد من قوافل المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية أمام المعابر البرية بين قطاع غزة والحدود المصرية، مع استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلي إطلاق النار على مناطق قريبة من المعابر. تنكر قوات الاحتلال مسؤوليتها عن دخول مساعدات قليلة إلى القطاع عبر معبر رفح، ملقية بالمسؤولية على الجانب المصري، وترد السلطات المصرية بجاهزية القوافل لدخول معبر رفح، لتقديم الوجبات الساخنة للصائمين، والدفع بعشرات الأطنان من الأغذية والمواد الطبية والخيام لإنقاذ نحو مليوني شخص من الموت جوعاً، والعيش في العراء، في أجواء غير إنسانية.

يتبادل الطرفان الاتهامات، دون السماح بدخول المساعدات الكافية، بينما تجهز الولايات المتحدة، منفذاً بحرياً تزعم أنه يستهدف التغلب على عدم مشكلة توصل المساعدات الإنسانية عبر المنافذ البرية. تؤكد مصادر فلسطينية لـ«العربي الجديد» أن المنفذ البحري مشروع إسرائيلي، يعمق عزل غزة لعزلها عن واقعها الجغرافي، لتظل حبيسة منفذ تديره الحكومة المتطرفة في إسرائيل تعمل على تهجير الفلسطينيين من أرضهم بالقوة. قالت المصادر، التي رفضت ذكر اسمها، لـ«العربي الجديد» إن المنفذ البحري يستهدف إضعاف الدور المصري في الفترة المقبلة، في إدارة الأزمة، حيث ترغب إسرائيل في البقاء في غزة، على خلفية الدعم السياسي والعسكري غير المحدود الذي قدمته الولايات المتحدة وحلفائها لمواصلة حرب الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل تجاه شعب أعزل. أكدت المصادر أن المنفذ البحري، لن يمكن المحاصرين بغزة من الحصول على مساعدات، تنهي سياسة الجوع خلال شهر رمضان، لحاجته تنفيذه إلى نحو 6 أشهر لإقامة الجسر البري الرابط بين المنفذ العائم وساحل قطاع غزة. كما قالت مصادر مصرية إن الاحتلال يصعد عدوانه لعرقلة الجهود المصرية والقطرية التي تبذل حالياً لإقرار هدنة مؤقتة، تعمل على وقف إطلاق النار وتسهيل دخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع مقابل الإفراج عن أسرى محتجزين لدى الفصائل الفلسطينية بغزة. تدفع الخلافات إلى تجديد مصر اتفاقاً مع عدة دول، يقضي بتوجيه المساعدات الغذائية العاجلة إلى قطاع غزة عبر الإسقاط المظلي من طائرات شحن عسكرية، على تجمعات السكان بالمناطق المنكوبة، برفح ووسط غزة، بينما يبقى شمال القطاع معزولاً تحت القصف المستمر لجيش الاحتلال، بحول الإسقاط المظلي، دون إدخال الوقود والغاز اللازم للمطهى وتشغيل المرافق الحيوية، ويمنع دور المنظمات الدولية في حماية ووصول المساعدات إلى المحتاجين، ويمنح الفرصة لممارسة أعمال السلب والبلطجة، أثناء الإسقاط العشوائي للمساعدات، مع تحكم الجانب الإسرائيلي في تحديد النقاط التي تمر بها الطائرات لإلقاء حمولتها. أكدت مصادر مصرية لـ«العربي الجديد» أن قوافل إسقاط المساعدات بالمظلات، ستجري خلال الساعات المقبلة، بدعم من دولة الإمارات وتشمل بقية المساعدات المخزنة الدولية بميناء ومطار العريش، التي لم تتمكن مصر من إدخالها للقطاع خلال الفترة الماضية، بينما صدرت أوامر سيادية بأن توجه مساعدات المنظمات الأهلية والمجتمع المدني المصرية إلى فقراء المصريين، خلال شهر رمضان بدلاً من غزة. تستهدف الحكومة تجميع مليون «كرتونة رمضان» لتقديم 5 ملايين وجبة إفطار للمواطنين الأشد فقراً لمساعدتهم في مواجهة الغلاء الفاحش بأسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية. أرجعت مصادر بلجنة التحالف الشعبي مع الشعب الفلسطيني، عدم قدرة مصر على إدخال المساعدات إلى الجائعين في غزة، إلى أن إسرائيل لا تشعر بأي ضغط عربي أو دولي، يجبرها على التوقف عن قتل الفلسطينيين جوعاً وعطشاً، مبينة أن الإنزال الجوي تدعمه الولايات المتحدة، وتوافق عليه إسرائيل، لأنه يسبب فتنة بين الجائعين الذين يتقاتلون من أجل الفوز به خشية الموت، ويحقق للإسرائيليين السيطرة على الأجواء والحدود، بما يمكنهم من تشديد الحصار على غزة، إلى ما لا نهاية.

أنهت سلطات ميناء العريش أمس إجراءات استلام 2737 طنا من المساعدات الغذائية والملابس والخيام والمعدات الطبية والتنظيف، أرسلتها جمعيات خيرية تركية إلى المنكوبين في غزة عبر فرق الهلال الأحمر التركي والمصري والفلسطيني. كذلك اتفقت الفرق الخلاف على شحن المساعدات عبر طريق البر، لتجهيز 5 آلاف وجبة ساخنة، للإفطار والسحور، على اللاجئين في رفح داخل قطاع غزة. ومنعت السلطات المسؤولين في جمعية الهلال الأحمر المصري المسؤولة عن نقل المساعدات إلى غزة، من الحديث مع أجهزة الإعلام حول مسار المساعدات المتجهة من مصر إلى غزة، مع قصر خروج المعلومات على المتحدث باسم رئاسة الجمهورية.

200
ادى قطع دخول المساعدات بصفة مستمرة دون المعدلات التي طلبتها منظمات في الامم المتحدة، بحد ادنى 200 شاحنة يوميا، الى انتشار المجاعة، بين 1,9 مليون فلسطيني في غزة، وندرة في الوقود والمستلزمات الطبية.

مساعدات قليلة يحصل عليها سكان القطاع المحاصرون (الأناضول)

المغرب

غلاء اللحوم والتوابل في رمضان

الرباط ـ **مصطفى قماس**

لا يُخفي انخفاض أسعار الخضر مع دخول رمضان، انشغال ربات البيوت بارتفاع سلع أخرى لا غنى عنها في هذا الشهر، حيث يلاحظن عدم تراجع أسعار اللحوم وتسجيل أسعار التوابل قفزات قوية. ويتزامن حلول شهر الصيام هذا العام، مع انخفاض أسعار بعض الخضر بسبب ارتفاع درجات الحرارة التي أفضت إلى تسريع إنضاجها، وتباطؤ وتيرة التصدير نحو بلدان أفريقيا عبر موريتانيا بعد رفع هذه الأخيرة الرسوم الجمركية. غير أن اللحوم الحمراء والبيضاء لم تسجل انخفاضاً في أسعارها، حيث يصل الكيلوغرام من الدواجن إلى 2,3 دولار للكيلوغرام، في الوقت نفسه، الذي ارتفعت فيه أسعار البيض في الفترة الأخيرة إلى حوالى 1,5 درهم. ولم تسلم أسعار التمور التي يكثر عليها الطلب في رمضان من الارتفاع، متأثرة بتراجع الإنتاج المحلي إلى حوالى 108 آلاف طن في سياق الجفاف والحرائق التي عرفتها الواحات في الصيف الماضي، ما رفع حجم الواردات التي بلغت 132 ألف طن حتى ديسمبر/ كانون الأول الماضي، مقابل 109 آلاف طن في 2022.

وفوجئت ربات بيوت بارتفاع أسعار بعض السلع التي يكثر عليها الطلب في رمضان، فقد قفز سعر السمسم من 45 درهما إلى 70 درهما، والكمون البلدي من 120 درهما إلى 200 درهم، والعدس البلدي من 22 درهما إلى 30 درهما، واللوز من 60 درهما إلى 75 درهما (الدولار = نحو 10 دراهم). ورغم انخفاض التضخم إلى 2,3 في المائة في يناير/ كانون الثاني الماضي، ليصل إلى أدنى مستوى له منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2021، مدفوعا بانخفاض أسعار السلع الغذائية بنسبة 9,6 في المائة، إلا أن بحث المندوبية السامية للتخطيط حول مؤشر ثقة الأسر، يفيد بأن المواطنين يشتكون من ضغط الغذاء على قدرتهم الشرائية. أبدت أسر قلقها من تطور الأسعار، حيث توقعت 81,3 في المائة من الأسر استمرار السلع الغذائية في الارتفاع في الاثني عشر شهرا المقبلة، بينما لا تتجاوز نسبة الأسر التي تترقب انخفاضها 3,7 في المائة. ويضغط طلب الأسر في رمضان على موازنته، إذ سبق للمندوبية السامية للتخطيط، ملاحظتها أن الارتفاع في الاستهلاك يزيد في رمضان بنسبة 16 في المائة، مسجلة ان 82 في المائة من تلك الزيادة تعزى إلى السلع الغذائية.

ويتصور نائب رئيس الجامعة المغربية لحقوق المستهلك، محمد العربي، في حديثه لـ«العربي الجديد» أنه يفترض في السلطات العمومية المختصة تكثيف المراقبة من أجل ضبط الممارسات التي يمكن أن تفضي إلى ارتفاع الأسعار، التي قد يساهم فيها مضاربون يستغلون ارتفاع الطلب على بعض السلع الغذائية بهدف تحقيق أرباح على حساب الأسر. غير أنه يشدد في الوقت نفسه على ضرورة تفادي الأسر اللجوء إلى شراء كميات كبيرة من السلع قبل شهر رمضان كي لا يفضي ذلك إلى ارتفاع الأسعار، محذرين من أن الإقبال الكبير على الشراء يمكن أن يؤدي إلى شراء سلع ضارة بالصحة. وكانت اللجنة الوزارية لليقظة وتتبع تموين الأسواق والأسعار، عقدت اجتماعا موسعا بهدف الوقوف على وضعية تموين الأسواق والأسعار بمناسبة رمضان، والتحضير للتصدي للمضاربة والتلاعب في الأسعار وتفادي إلحاق الضرر بالقدرة الشرائية للأسر.

وأكدت اللجنة أن العرض من السلع التي يكثر عليها الطلب في رمضان من شأنه تلبية الحاجيات، حيث شددت على أن التدابير المتخذة ستؤدي إلى تفادي أي نقص، رغم تأثير الجفاف على إنتاج بعض السلع الغذائية. وجرى التأكيد على تكثيف تدابير المراقبة للتصدي للمضاربة والاحتكار والادخار السري وتفعيل العقوبات التي ينص عليها القانون، بالموازاة مع دعوة المستهلكين لتبني سلوكيات سليمة من قبلهم والتبليغ عن حالات الغش أو نقص التموين أو الممارسات التجارية غير المشروعة.

انخفاض التضخم إلى 2,3% في يناير (Getty)

أخبار العرب

السعودية تعتزم خفض الإمدادات النفطية لآسيا

قال مصدران مطلعان لوكالة «رويترز» أمس الاثنين، إن شركة أرامكو السعودية، أكبر مصدر للنفط الخام في العالم، تعتزم خفض إمدادات الخام العربي الثقيل لعملاء في آسيا في إبريل/ نيسان بسبب أعمال صيانة في حقول النفط. وأفاد أحد المصدرين بأن «أرامكو» ستحافظ على مستويات إمدادات التحميل لدرجات أخرى من الخام في إبريل. ويأتي الخفض بعد أن قررت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها أو ما يعرف باسم أوبك+ في مطلع هذا الشهر تمديد الخفض الطوعي لإنتاج النفط بمقدار 2,2 مليون برميل يومياً في الربع الثاني من العام الجاري. وأخطرت «أرامكو» عملاء آسيويين بمخصصاتهم من الخام في إبريل، وذلك بعد أيام من نشر أسعار البيع الرسمية للشهر نفسه.

ورفعت «أرامكو» على غير المتوقع أسعار الدرجات الثقيلة في إبريل، وهو ما قلص الفجوة السعرية بينها وبين الدرجات الخفيفة.

أبوظبي تعتمد 144 مشروعاً بـ66 مليار درهم

أعلن مركز أبوظبي للمشاريع والبنية التحتية اعتماد المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي 144 مشروعاً في مختلف أنحاء الإمارة لعام 2024 بميزانية تبلغ 66 مليار درهم (الدولار = نحو 3,67 دراهم). وبحسب بيان المركز، أمس الاثنين، فإن القطاعات التي تشملها المشروعات تضم الإسكان، وجودة الحياة، والتعليم، ورأس المال البشري، والسياحة، والموارد الطبيعية، وغيرها.

وأوضح البيان أن المبادرة ستخصص أكثر من 59 مليار درهم لمشاريع الإسكان والمرافق العامة، للتركيز على تطوير مجتمّعات سكنية حديثة ومتكاملة، وتمنح أكثر من 4 مليارات درهم للمشاريع المتعلقة بالتعليم ورأس المال البشري. ولفت إلى أن مشاريع دعم القطاع السياحي ستحظى بنحو 1,1 مليار درهم، ويخصص نحو 50 مليون درهم لمشاريع دعم الموارد الطبيعية في الإمارة. ويستهدف مركز أبوظبي للمشاريع والبنية التحتية من خلال هذه المبادرة، تطوير نحو 13 ألف وحدة سكنية في جميع أنحاء الإمارة.

تقارير عربية

اليمن

مواجهة فوضى أسواق العملات عبر الإصلاح المصرفي

عدن ـ **محمد راجح**

تجري السلطات اليمنية عملية تقييم ومراجعة لمستوى التقدم المحرز في برنامج تشخيص وضع القطاع المصرفي، تمهيداً للشروع في تنفيذ برنامج شامل لإصلاح هذا القطاع بمساعدة من البنك الدولي. وتدرس الجهات النقدية والمصرفية الحكومية مع مؤسسات مالية دولية عديد الخطط التي تتضمن أولويات الإصلاح المطلوبة لمختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية التي تستنزف كثيرا من الموارد الشحيحة، إذ تتطلع الحكومة اليمنية إلى مساعدة البنك الدولي في هذا المجال بصورة مباشرة أو بالشراكة مع القطاع الخاص، استنادا إلى أفضل التجارب الناجحة في عدد من البلدان، وبما يمكّن اليمن من تجاوز كثير من الاختناقات وتحقيق الاستقرار والاستدامة المالية. كما تم بحث هذه الخطط والأولويات محل الاهتمام لعام 2024، في اجتماع بين فريق البنك المركزي اليمني مع فريق البنك الدولي، الذي زار عدن العاصمة المؤقتة للحكومة المعترف بها دولياً مؤخرا. حيث وقف الاجتماع، وفق مصادر مصرفية حكومية، أمام التطورات الاقتصادية في اليمن، في ظل الصعوبات القائمة وانعكاسات أحداث البحر الأحمر على تلك الأوضاع التي ازدادت صعوبة، والدور المحوري الذي بالإمكان أن تقوم به مجموعة البنك الدولي في التخفيف من التبعات الاقتصادية والإنسانية للأزمة الحالية. كما تمت مناقشة التقدم في مشروع تطوير أنظمة الدفع الممول من البنك الدولي، والذي سيقدم فيه للبنك المركزي الأنظمة التي تجاوز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى اليمن 20 مليار دولار خلال عقد من الزمن، وتعزيز الشفافية في إدارة المال العام والمشاريع الحكومية، إضافة إلى أهمية استعادة الموارد العامة للحكومة وماليتها، ويتحتم على محافظ البنك المركزي تطبيق هذه القوانين، مثل إرسال التعزيز المالي للجهات العامة، والذي لا يعني أن على البنك المركزي صرفه، حتى وإن كان حساب الحكومة لا يكفي أو صفرا أو مكشوفا. وطالب خبراء اقتصاد ومصرفيون رئيس الحكومة الجديد أحمد بن مبارك، بالتركيز على الجانب النقدي والمصرفي، والعمل على وقف تدهور العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، كون هذا الأمر مرتبطا بحياة الناس ومعيشتهم ومستوى دخلهم وقوت أطفالهم. رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي مصطفى نصر، يوضح في حديث لـ«العربي الجديد»، أن هناك فوضى ناتجة عن السوق الموازية التي يجب وضع حد لها، إضافة إلى تضخم السوق المصرفية، والتجهيزات والدعم الفني لتطوير البنية التحتية اللازمة لتطوير هذه الأنظمة، بما يمكّن المؤسسات العامة والقطاع الخاص من الاستفادة من التطورات في التكنولوجيا المالية في رقمنة المدفوعات بكفاءة. الباحث الاقتصادي والمصرفي وحيد الفودعي، يشدد في هذا الصدد لـ«العربي الجديد»، على أن المرحلة الراهنة تتطلب مساعدة البنك المركزي اليمني في عدن والوقوف معه للقيام بدوره في إدارة السياسة النقدية بصورة أكثر كفاءة، تنعكس على تطوير الأداء المالي في مختلف المؤسسات العامة، وبما يؤدي إلى استعادة الدورة النقدية وضبط السوق المصرفية. ويحذر خبراء اقتصاد ومؤسسات دولية من خطورة الوضع الراهن الذي يمر به اليمن، مطالبين بضرورة تفعيل وفرض أجهزة الدولة لتمارس نفوذها ودورها الحقيقي في إدارة المؤسسات العامة.

ووجّه الفودعي انتقادات حادة لبعض الجهات القضائية التي طالبت بالتحقيق مع قيادة البنك المركزي اليمني، بحجة التأخير في صرف رواتب موظفيها، مؤكداً أن هناك قوانين تنظم علاقة البنك المركزي بالحكومة وماليتها، ويتحتم على محافظ البنك المركزي تطبيق هذه القوانين، مثل إرسال التعزيز المالي للجهات العامة، والذي لا يعني أن على البنك المركزي صرفه، حتى وإن كان حساب الحكومة لا يكفي أو صفرا أو مكشوفا. وطالب خبراء اقتصاد ومصرفيون رئيس الحكومة الجديد أحمد بن مبارك، بالتركيز على الجانب النقدي والمصرفي، والعمل على وقف تدهور العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، كون هذا الأمر مرتبطا بحياة الناس ومعيشتهم ومستوى دخلهم وقوت أطفالهم. رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي مصطفى نصر، يوضح في حديث لـ«العربي الجديد»، أن هناك فوضى ناتجة عن السوق الموازية التي يجب وضع حد لها، إضافة إلى تضخم السوق المصرفية، حيث تجاوز عدد المنشآت العاملة في مجال الصرافة المرخص لها خلال العام الماضي أكثر من 200 منشأة في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً. في حين يرى الفودعي أن الحكومة تحتاج لدعم مناسب من قبل الدول المانحة والصديقة لمواجهة كل هذه الأزمات النقدية والمصرفية والاقتصادية، إذ إن دعم الأشقاء لا يكفي لتغطية العجز، ولا سبيل لتغطيته إلا بعودة تصدير النفط ونشاط ميناء عدن، على حد تعبيره.

في السياق، تأتي زيارة وفد من خبراء البنك الدولي إلى عدن، العاصمة المؤقتة للحكومة المعترف بها دولياً، بعد نحو أربعة أشهر من زيارة مهمة وقف فيها البنك الدولي على مستوى تنفيذ الحكومة اليمنية لبرنامج الإصلاحات الشاملة في الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية والإدارية، ومستوى الإجراءات التصحيحية في القطاع المصرفي. وعلم «العربي الجديد» أن وفد البنك الدولي طالب الحكومة اليمنية بمكافحة الفساد في مؤسسات الدولة، وتفعيل الأجهزة الرقابية لتعزيز الشفافية في إدارة المال العام والمشاريع الحكومية، إضافة إلى أهمية استعادة الموارد العامة للحكومة وماليتها، ويتحتم على محافظ البنك المركزي تطبيق هذه القوانين، مثل إرسال التعزيز المالي للجهات العامة، والذي لا يعني أن على البنك المركزي صرفه، حتى وإن كان حساب الحكومة لا يكفي أو صفرا أو مكشوفا. وطالب خبراء اقتصاد ومصرفيون رئيس الحكومة الجديد أحمد بن مبارك، بالتركيز على الجانب النقدي والمصرفي، والعمل على وقف تدهور العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، كون هذا الأمر مرتبطا بحياة الناس ومعيشتهم ومستوى دخلهم وقوت أطفالهم. رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي مصطفى نصر، يوضح في حديث لـ«العربي الجديد»، أن هناك فوضى ناتجة عن السوق الموازية التي يجب وضع حد لها، إضافة إلى تضخم السوق المصرفية، حيث تجاوز عدد المنشآت العاملة في مجال الصرافة المرخص لها خلال العام الماضي أكثر من 200 منشأة في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً. في حين يرى الفودعي أن الحكومة تحتاج لدعم مناسب من قبل الدول المانحة والصديقة لمواجهة كل هذه الأزمات النقدية والمصرفية والاقتصادية، إذ إن دعم الأشقاء لا يكفي لتغطية العجز، ولا سبيل لتغطيته إلا بعودة تصدير النفط ونشاط ميناء عدن، على حد تعبيره.

في السياق، تأتي زيارة وفد من خبراء البنك الدولي إلى عدن، العاصمة المؤقتة للحكومة المعترف بها دولياً، بعد نحو أربعة أشهر من زيارة مهمة وقف فيها البنك الدولي على مستوى تنفيذ الحكومة اليمنية لبرنامج الإصلاحات الشاملة في الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية والإدارية، ومستوى الإجراءات التصحيحية في القطاع المصرفي. وعلم «العربي الجديد» أن وفد البنك الدولي طالب الحكومة اليمنية بمكافحة الفساد في مؤسسات الدولة، وتفعيل الأجهزة الرقابية لتعزيز الشفافية في إدارة المال العام والمشاريع الحكومية، إضافة إلى أهمية استعادة الموارد العامة للحكومة وماليتها، ويتحتم على محافظ البنك المركزي تطبيق هذه القوانين، مثل إرسال التعزيز المالي للجهات العامة، والذي لا يعني أن على البنك المركزي صرفه، حتى وإن كان حساب الحكومة لا يكفي أو صفرا أو مكشوفا. وطالب خبراء اقتصاد ومصرفيون رئيس الحكومة الجديد أحمد بن مبارك، بالتركيز على الجانب النقدي والمصرفي، والعمل على وقف تدهور العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، كون هذا الأمر مرتبطا بحياة الناس ومعيشتهم ومستوى دخلهم وقوت أطفالهم. رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي مصطفى نصر، يوضح في حديث لـ«العربي الجديد»، أن هناك فوضى ناتجة عن السوق الموازية التي يجب وضع حد لها، إضافة إلى تضخم السوق المصرفية،

أكثر من 200 منشأة صرافة في مناطق سيطرة الحكومة (فرانس برس)

الأردن: ارتفاع الدخل السياحي

أظهرت أحدث البيانات الصادرة عن البنك المركزي الأردني، أمس الاثنين، ارتفاع الدخل السياحي خلال شهر فبراير/ شباط الماضي، بنسبة 8,9%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2023، ليبلغ 389,7 مليون دينار (549,6 مليون دولار). وأوضحت البيانات الصادرة عن البنك، أنه خلال الشهرين الأولين من العام الحالي، حقق الدخل السياحي ارتفاعاً بنسبة 4,5%، بتسجيله ما قيمته 782,6 مليون دينار (1,1 مليار دولار).

وخلال العام الماضي 2023، نما الدخل السياحي في الأردن بنسبة 27,7%، مقارنة مع عام 2022، ليسجل ما قيمته 7,4 مليارات دينار أردني (10,4 مليارات دولار). وقال البنك المركزي الأردني، في بيانات سابقة، إن الارتفاع جاء مدفوعاً بزيادة أعداد السياح.

عُمان

الأمونيا الخضراء لتنويع الدخل

مسقط ـ **كريم رمضان**

من المقرر أن تحصل الترويج على 100 ألف طن من الأمونيا الخضراء سنوياً من مشروع في سلطنة عمان، سيطلق عملياته عام 2027، وفق اتفاقية شراء ملزمة وقعتها شركة الأسمدة النرويجية العملاقة يارا (YARA)، في مارس/آذار الجاري، مع شركة التطوير الهندية أكمي (ACME)، ما يسلط المزيد من الضوء على الأهمية الاستراتيجية التي توليها حكومة سلطنة عمان لمستقبل الطاقة المتجددة. وستوفر «أكمي» الأمونيا الخضراء من المرحلة الأولى للمشروع، الذي تقود بناءه بقدرة مستهدفة تبلغ 900 ألف طن سنوياً، تقوم بتطويرها على مراحل، مقابل عمل «يارا» على توسيع سوق الأمونيا الخضراء، الضرورية لإزالة الكربون من مختلف الصناعات، بحسب الاتفاقية.

وحصلت الشركة الهندية، في يوليو/ تموز 2023، على قرض بقيمة 40 مليار روبية (488 مليون دولار) من بنك البنية التحتية الهندي، المدعوم من الدولة، أو إي سي (REC)؛ ما سمح لها بالبدء في بناء منشأة إنتاج الأمونيا الخضراء في سلطنة عمان، بحسب ما أوردت منصة «هيدروجين إنسايت». وتمثل هذه الاتفاقية أول عقد مستقل في العالم للأمونيا المتجددة بهذا الحجم، بحسب بيان أصدرته «يارا» مشيرة إلى أن تنفيذه سيساهم في تقليل انبعاثات غازات الدفيئة العالمية بما يصل إلى 5 ملايين طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. ويقع مشروع سلطنة عمان لإنتاج الأمونيا الخضراء في منطقة الدقم الاقتصادية الخاصة. يؤكد الخبير الاقتصادي العماني، سالم بن سيف العبدلي، في تصريحات لـ «العربي الجديد»، أن سلطنة عمان تسعى إلى أن تكون في مصافّ دول العالم المنتجة للهيدروجين الأخضر من خلال وجود المقومات الأساسية لإنتاجه والمتمثلة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح مع توفر أراض شاسعة تصلح لإقامة مثل هذه المشروعات، فضلاً عن الموقع الاستراتيجي للسلطنة، الذي يؤهلها إلى تصدير المنتجات المشتقة من الهيدروجين الأخضر مثل الأمونيا الخضراء.

ويأتي هذا المشروع ضمن توجه السلطنة فيما يخص تنويع مصادر الدخل والانتقال إلى الحياد الصفري (تصفير الانبعاثات الكربونية) تدريجياً وذلك في إطار رؤية عمان 2040، بحسب العبدلي، مشيراً إلى أن حكومة السلطنة وضعت الأطر القانونية والسياسات اللازمة للمشروع، كما تم إنشاء مديرية بوزارة الطاقة والمعادن تُعنى بمتابعته، إضافة إلى إنشاء شركة لتنمية هذا القطاع.

ويضيف العبدلي أن الحكومة العمانية وقّعت مؤخراً اتفاقية مع عدد من الشركات الإقليمية والدولية لإنشاء محطة لإنتاج الأمونيا باستخدام الهيدروجين الأخضر في المنطقة الحرة بميناء صلالة بمحافظة ظفار، ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذها في عام 2027 على أن يبدأ الإنتاج في عام 2030 لتصبح سلطنة عمان محطة تصدير للأمونيا الخضراء إلى مختلف دول العالم، خاصة اليابان وكوريا الجنوبية. ومن شأن مثل هذه المشاريع أن تساهم في التنويع الاقتصادي للسلطنة وعدم الاعتماد على النفط مصدراً وحيداً للدخل، بالإضافة الى خلق فرص عمل للشباب العماني وجعل السلطنة واحدة من أهم الدول المنتجة والمصدرة للطاقة النظيفة، بحسب العبدلي.

في السياق، يشير رجل الأعمال العماني، مرتضى حسن علي، في تصريحات لـ «العربي الجديد»، إلى أن سلطنة عمان تريد، من خلال رؤيتها الطموحة «2040»، التركيز على تنويع مصادر دخلها وعدم الاعتماد على النفط والغاز، وتعد مشروعات الطاقة الخضراء من الهيدروجين النظيف والأمونيا الخضراء جزءاً من تلك الاستراتيجية. ويضيف أن اتفاقية مشروع الأمونيا الخضراء مع شركة الأسمدة النرويجية العملاقة يارا (YARA) هي اتفاقية شراء ملزمة مع شركة التطوير الهندية أكمي، وتمثل جزءاً مهماً من استراتيجية الطاقة في السلطنة، وسيكون لها تأثير كبير على الاقتصاد العماني.

فالسلطنة تعتزم استغلال مواردها الطبيعية وموقعها الاستراتيجي لتصبح مركزاً عالمياً لإنتاج الأمونيا الخضراء، مع التركيز على استخدام الطاقة المتجددة لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، بحسب علي، لافتاً إلى أن مشروع الأمونيا الخضراء يشمل شراكات محلية ودولية، ويمكن أن تسهم إيراداته المتوقعة كثيراً في تعزيز النمو الاقتصادي الوطني وخلق فرص عمل جديدة. ويشير إلى أن الاستثمارات الكبيرة المتوقعة في هذا القطاع تصل إلى مليارات الدولارات، وتؤكد الأهمية الاقتصادية لمشاريع الطاقة المتجددة في عمان، مؤكداً أن مشروع عمان للطاقة الخضراء (GEO) يخطو بثبات ليكون أحد أكبر مشاريع الوقود الأخضر بالعالم. ويؤكد أن التأثير المتوقع للمشروع على اقتصاد بلاده يشمل تعزيز مكانة عمان لاعباً رئيسياً في السوق العالمية للطاقة المتجددة، مشيراً إلى أن تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري والتوجه نحو مصادر طاقة متجددة يمكّن السلطنة من ضمان استدامة اقتصادها في المستقبل.

أخبار العالم

إيران: بناء 3 آلاف كم من الطرف الريفية

أكد وزير الطرق والتنمية الحضرية الإيراني مهرداد بذرباش، على نمو بناء الطرق الريفية هذا العام (بدأ في 21 مارس/آذار 2023) بنسبة 20%، مقارنة بالعام الماضي. وقال: «في 11 شهراً من هذا العام، تم إنشاء 3023 كيلومتراً من الطرق الريفية في البلاد. وقال بذرباش، أثناء تشغيل وبدء مشاريع الإدارة العامة للطرق والنقل البري في محافظة خوزستان باعتماد يصل إلى 35 ألفاً و953 مليار ريال: «يجب أن نستخدم كل طاقتنا حتى تتم رحلات عيد النوروز (يبدأ في 20 مارس) بشكل جيد من دون مخاطر. وأشار إلى تطوير أساطيل السكك الحديدية والجوية والطرقية. وأضاف: «من أجل ذلك، نتطلع إلى دخول القطاع الخاص، ومن هنا نعرب عن استعدادنا للاستثمار في صناعة الطيران والسكك الحديدية والطرق».

قطاع التصنيع الصيني يعزز قدرته التنافسية

في ظل التحديات الناجمة عن الجغرافيا السياسية والمنافسة العالمية، يقاوم قطاع التصنيع الصيني رياحا معاكسة من خلال إطار قوي لسلسلة التوريد وسياسات تحفز التقدم الصناعي. وحسب وكالة شينخوا، أمس، أصبح تأثير الجغرافيا السياسية على سلسلة التوريد العالمية أكثر وضوحا بشكل متزايد. وأدت إعادة شركات التصنيع أعمالها إلى البلدان المتقدمة والتنمية الاقتصادية السريعة في بلدان ومناطق مثل المكسيك وجنوب شرقي آسيا، إلى تكثيف المنافسة بين مختلف الدول لجذب خطوط الإنتاج الصناعية إلى أراضيها. وفي هذا السياق، قال رئيس شركة يانتاي تايهو المحدودة للمواد المتقدمة، سونغ شي تشيوان، إنّ الصناعات في الصين تشهد حالياً تحولاً وترقية وإعادة تشكيل لقدرتها التنافسية.

مال وسياسة

ينفلت العجز المالي في إسرائيل وسط استمرار الحرب على قطاع غزة، ليكسر كل حدود التوقعات التي رسمتها حكومة الاحتلال، ما يزيد حالة الخوف لدى المسؤولين والأوساط الاقتصادية من خفض جديد للتصنيف الائتماني

انفلات العجز في إسرائيل

القطاعات الاقتصادية تخشى مزيداً من خفض التصنيف الائتماني

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

يخيم القلق على الأوساط الاقتصادية في إسرائيل من خفض جديد للتصنيف الائتماني لدولة الاحتلال، في ظل اتساع العجز المالي وتزايد معدلات الاقتراض، بسبب الإنفاق الحكومي المتسارع على الحرب والرشاوي السياسية الداخلية. ويكسر العجز المالي حدود التوقعات التي رسمتها حكومة بنيامين نتنياهو، في ظل تداعيات الحرب على الاقتصاد والدين العام، والتي كانت سبباً رئيسياً في خفض وكالة موديز العالمية التصنيف الائتماني لإسرائيل في فبراير/شباط الماضي إلى «إيه 2» (A2) مع نظرة مستقبلية سلبية. وحذر رئيس شعبة الموازنة في وزارة المالية، يوغيف غيردوس، في رسالة إلى أعضاء اللجنة المالية في الكنيست، وفق تقرير لصحيفة يديعوت أحرونوت، أمس، من أن عدم اتخاذ تدابير من شأنها زيادة موارد الموازنة سيدفع وكالات التصنيف الائتمانية العالمية إلى انتقاد إجراءات الحكومة لخفض العجز المالي.

وتراقب وكالتا «ستاندرد آند بورز» و«فيتش» تطورات أداء الاقتصاد الإسرائيلي، في ظل استمرار الحرب على قطاع غزة، واحتمال توسع نطاق الاشتباكات مع حزب الله اللبناني إلى حرب أوسع نطاقاً. إذ قال مسؤول في «ستاندرد آند بورز» نهاية يناير/كانون الثاني الماضي إن الوكالة قد تخفّض تصنيف إسرائيل إذا أتسعت الحرب لتشمل جبهات أخرى. وكانت الوكالة قد أبقت في أكتوبر/تشرين الأول الماضي على تصنيف إسرائيل الائتماني عند «إيه إيه-» (AA)، لكنها عدّلت نظرتها المستقبلية إلى سلبية من مستقرة، مشيرة إلى مخاطر توسع الحرب على الاقتصاد والوضع الأمني. وترهن وكالات التصنيف الائتماني نظرتها إلى إسرائيل بقدرة دولة الاحتلال على السيطرة على الأضرار التي تخلفها الحرب، لاسيما معدلات الاستدانة والعجز المالي، لكن المؤشرات التي تصدرها وزارة المالية تظهر تزايداً في العجز بما يفوق التوقعات. فقد واصل العجز المالي اتساعه في فبراير/شباط الماضي على أساس سنوي، ليصل إلى 5,6% من الناتج المحلي الإجمالي، بما يعادل 105,3 مليارات شيكل (29,25 مليار دولار)، وذلك مقارنة بنحو 4,8% في يناير، فيما زاد على أساس شهري بنسبة 0,8%، بما يعادل 13,4 مليار شيكل، وفق ما نقل موقع «غلوبس» الاقتصادي، يوم الأحد الماضي، عن المحاسب العام لوزارة المالية يالي روتنبرغ. وتتمحور موازنة إسرائيل المعدلة لعام 2024، والتي من المقرر أن يوافق عليها الكنيست نهائياً، يوم الأربعاء، حول عجز بنسبة 6,6%. لكن محللين اقتصاديين أكدوا أن العجز الحقيقي يصل إلى 9% من الناتج المحلي الإجمالي. وتعتقد وزارة المالية أن العجز سيستمر في الاتساع في الأشهر القليلة المقبلة، لكنه سيبدأ في الانحسار خلال الربع الأخير من العام الجاري، بعد التغيرات في الإنفاق والإيرادات المرتبطة بالحرب.

تدابير لكبح عجز الموازنة

وفي الشهرين الأولين من 2024، بلغ العجز المالي 10,9 مليارات شيكل، مقارنة بفائض قدره 16,9 مليار شيكل في الفترة المقابلة من العام الماضي. دفع ذلك رئيس شعبة الموازنة في وزارة المالية، يوغيف غيردوس، إلى مطالبة لجنة المالية في الكنيست بتمرير تدابير، على غرار زيادة رسوم السيارات، وضريبة الكربون الجديدة، ومراجعة تصاعدية للضرائب العقارية، وفرض رسوم على استخدام الوقود من أجل تقليص عجز الموازنة.

ووفق «يديعوت أحرونوت»، فإن «غيردوس، الذي تابع باهتمام كبير المناقشات غير المثمرة جزئياً في الكنيست، بعث رسالة غاضبة إلى حد ما إلى أعضاء الكنيست، حتى لو كانت مهذبة في أسلوبها، وتوسل إليهم حرفياً للموافقة على هذه التدابير لتقليص عجز الموازنة. لكن أعضاء الكنيست كانوا أكثر انشغالاً بالقلق على ناخبيهم في الكنيست في المستقبل».

وشبهت الصحيفة التعامل في إسرائيل مع العجز والديون بمواطن وقع عليه دين بقيمة مليون شيكل، بينما يتصل به البنك يومياً ليعرف ماذا سيفعل بشأن السداد، وحينما سأله الأصدقاء: وما الذي تستعد للقيام به؟ أجاب الرجل ساذهب في رحلة حول العالم مع زوجتي الحبيبة بتكلفة 100 ألف شيكل. وتساءل الأصدقاء: هذا سيزيد من عجز حسابك البنكي!، فأجاب مليون شيكل أو مليون ومائة ألف شيكل، فكله للبنك». وأشارت الصحيفة إلى أن هذه القصة بالضبط تقريبًا ما يحدث فعليًا هذه الأيام في معالجة ميزانية الدولة من قبل الحكومة والكنيست، بينما العجز يصعد حرفياً إلى السماء. ومن المرجح ألا تتضمن الميزانية المعدلة عند إقرارها من قبل الكنيست في القراءتين الثانية والثالثة، يوم الأربعاء المقبل، سلسلة من المراسيم التي خططت لها وزارة المالية، وسيتم تقديمها للمصادقة عليها بدونها، حيث تضاءلت فرص إقرار التدابير الإضافية، وفق بديعوت أحرونوت.

وكان من المفترض أن تتضمن أكبر موازنة في تاريخ إسرائيل البالغة 584,1 مليار شيكل (162,25 مليار دولار)، سلسلة من الإجراءات لخفض العجز، لكن اللجنة المالية لم تصادق على هذه الإجراءات حتى الآن. وبحسب رئيس شعبة الموازنة في وزارة المالية، فإن استبعاد هذه المراسيم سيسبب ثغرة في الميزانية تصل إلى 20 مليار شيكل (5,5 مليارات دولار). وفي السياق، أشارت صحيفة «كالكاليست» الاقتصادية الإسرائيلية إلى أن الأوضاع الحالية تنذر بارتفاع أعباء الديون بسبب الاقتراض المتزايد، بينما بيئة الديون العالمية تتغير بشكل حاد وسريع وتضطر الحكومة إلى جمع مبالغ ضخمة وبسعر مرتفع، بسبب القفزة المتوقعة في العجز وعدم التوازن في موازنة الدولة. وأصدرت الحكومة الإسرائيلية، في وقت سابق من مارس الجاري، سندات دولارية (أدوات دين) بقيمة 8 مليارات دولار، موضحة أنها جاءت على ثلاث شرائح لأجل 5 سنوات و10 سنوات و30 سنة. وهذه هي أول صفقة من نوعها منذ اندلاع الحرب على غزة، وأكبر عملية بيع لسندات دولارية في تاريخ إسرائيل، بحسب وكالة بلومبيرغ الأميركية. ووفق بلومبيرغ، من المنتظر أن تبيع إسرائيل أحجاماً شبه قياسية من السندات السنة الجارية تشمل خليطاً من الأوراق المالية المحلية والعالمية. وكان يالي روتنبرغ، المحاسب العام في وزارة المالية الإسرائيلية، قد قال في تصريحات لصحيفة فايننشال تايمز البريطانية في 26 فبراير الماضي، إن الحكومة تخطط لجمع نحو 250 مليار شيكل (69,4 مليار دولار وفق سعر الصرف أمس) من الديون هذا العام، وتجميد التوظيف الحكومي وزيادة الضرائب، وسط تضاعف الإنفاق الدفاعي تقريبا بسبب استمرار الحرب على غزة.

> العجز قفز بقيمة 29,25 مليار دولار على أساس سنوي الشهر الماضي

تزايد وتيرة الانكماش

ويأتي اللجوء المتزايد إلى الاقتراض في وقت تعاني المالية العامة من انخفاض عائدات الضرائب بسبب الانكماش الاقتصاد الحاد. وأظهرت بيانات محدثة، أن الاقتصاد الإسرائيلي انكمش في الربع الأخير من عام 2023 أكثر مما كان يعتقد في السابق، مع تضرر إنفاق المستهلكين والصادرات والاستثمارات بشدة من الحرب على غزة. وقالت دائرة الإحصاء المركزية، يوم الأحد، إن الاقتصاد انكمش 20,7% على أساس سنوي في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام الماضي، وذلك بعد التقدير الأولي الذي أشار إلى انكماش 19,4%.

ويُعد الربع الأخير من العام الماضي هو الأسوأ بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي من حيث إجمالي الناتج المحلي للفرد، وذلك منذ الربع الأول لجائحة فيروس كورونا في أوائل عام 2020. وأكد بنك «غولدمان ساكس» الأميركي في تقرير له أن «انكماش الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي في الربع الأخير من 2023 بسلط الضوء على درجة تأثر الاقتصاد بالصراع، لا سيما على جانب النشاط الخاص». وكان بنك إسرائيل المركزي قد خفض أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، وهو أول خفض أكثر من عامين آليات العرض والطلب. ففي عام 2017 ارتفع سعر الدولار حتى وصل نحو 18,5 جنيهاً، ولكن بعد فترة وبحكم توفير النقد الأجنبي من مصادر عدة، أبرزها الأموال الساخنة، تم رفع سعر الجنيه أمام الدولار، فوصل إلى 15,60 جنيهًا للدولار، وظل البنك المركزي مصرًا على هذا النهج، على الرغم من تحذيرات العديد من الخبراء، من أن حماية سعر الصرف ليست سياسة رشيدة. وأدى تصرف الحكومة بتبني سياسة حماية سعر الصرف إلى استنزاف الاحتياطي النقدي أولاً، ثم الظهور بالعجز الكبير بعد خروج الأموال الساخنة بنحو 18 مليار دولار في إبريل 2022، مما أدى إلى إجبار الحكومة للتخلي عن سياسة حماية سعر الصرف، ولكن هذا التخلي كان جزئيًا، ليتحرك من 15,6 جنيهاً للدولار إلى 30 جنيهاً للدولار، حتى 5 مارس 2024. الأمر المهم، هو أن تقوم البنوك بالفعل بتلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات من النقد الأجنبي، سواء سحبًا أو إيداعًا، أو بيعًا أو شراءً، وأن يسمح لشركات الصرافة بعملها القانوني بدون مضايقات، وأن تكون جزءًا حقيقيًا من سوق الصرف.

ما يجب على الحكومة عمله

غير مرة، جاءت تصرفات الحكومة وسياساتها لتجعل ثقة الأفراد والمؤسسات بها في غاية الضعف، نظرًا إلى أن هذه السياسات أتت على مدخراتهم وثرواتهم بأثر سلبي، لذلك على الحكومة أن تبني جسورًا من الثقة مع المجتمع، ليتم القضاء على ظاهرة الدولرة، أو اللجوء إلى الذهب للحفاظ على المدخرات، فهذه المدخرات فضلًا عن أنها تضر بسوق الصرف، هي بعيدة عن الدورة الاقتصادية. ومن ثم يُحرم المجتمع من توظيف هذه المدخرات التي تكون مصدرًا للدفع بنشاط الاستثمار وإيجاد فرص عمل جديدة.

على الجانب الآخر، على الحكومة ألا تزاحم القطاع الخاص في الطلب على النقد الأجنبي، وبخاصة إذا كانت متطلبات الحكومة لا تمثل احتياجًا حقيقيًا، بما يساعد على وفرة في المعروض من النقد الأجنبي، أو على الأقل وجود طلب متوازن يعبر عن أسعار حقيقية، ويمنع اللجوء إلى السوق السوداء.

أيضًا من المناسب أن تفصح الحكومة بشفافية للمجتمع عن سياساتها فيما يتعلق بإدارة النقد الأجنبي، وحقيقة التزاماتها ومواعيد الوفاء بها، لأن معرفة تلك الالتزامات، للأسف تأتي من خلال مصادر خارجية، وهو ما يزيد من حالة عدم الثقة بين المجتمع والحكومة. وليس هذا فحسب، بل على الحكومة، أن تنشر البيانات الخاصة بتلك الأموال الخاصة بصفقة مشروع «رأس الحكمة»، وأيضًا الأموال المنتظرة من قرض صندوق النقد الدولي، وغيرها من أموال من اقتراض أو مساعدات من الخارج، تؤدي إلى تدفقات من النقد الأجنبي. كذلك على الحكومة التوقف خلال الفترة القادمة عن الدخول في شراء صفقات سلاح، أو إطلاق مشروعات مدنية تخص الجيش، من شأنها الاحتياج إلى نقد أجنبي، وهو ما يمثل ضغطًا على سوق الصرف.

بنك إسرائيل المركزي يقدر نفقات الحرب بنحو 61,1 مليار دولار (Getty)

مئات الشركات تهرب إلى أميركا

أظهرت دراسة حول نشاط الشركات في إسرائيل، أن 80% من الـ900 شركة التي تأسست في عام 2023، اتخذت من ولاية ديلاوير الأميركية مقراً رئيسيا لها، مشيرة إلى أن هروب المستثمرين جاء وسط عدم الاستقرار السياسي والأمني في دولة الاحتلال. وأشارت الدراسة التي أجرتها شركة «فيوجن في سي» في تل أبيب، ونشرها موقع «غلوبس»، إلى أن الثروات تواصل الهروب من إسرائيل منذ عملية طوفان الأقصى، وبدء الحرب على قطاع غزة، خاصة ما يرتبط بالشركات الناشئة.

رؤية

تحويلات المصريين في مفترق طرق

عبد الحافظ الصاوي

ظلت تحويلات العاملين المصريين في الخارج، أحد أهم روافد النقد الأجنبي على مدار العقود الماضية، إلا أنها تتأثر في بعض الأحيان سلبيًا لأسباب تتعلق بطبيعة سعر الصرف في مصر، ومدى تعبيره عن آليات العرض والطلب. فكلما كان سعر الصرف في البنوك أقل مما ينبغي أن يكون عليه، وتعجز البنوك عن توفير متطلبات المستوردين والمسافرين من النقد الأجنبي، لجأ الأفراد والمؤسسات إلى السوق السوداء، لتدبير احتياجاتهم، وهو ما يجعل تحويلات العاملين في الخارج، في هذه الظروف أحد أهم موارد السوق السوداء، ووقتها تتراجع أرصدة تحويلات العاملين في الخارج لدى البنك المركزي المصري. والمتتبع لسوق الصرف المحلي في مصر يلحظ أن السوق السوداء للعملات الأجنبية، انتعشت خلال عامي 2022 و2023، بسبب سياسة حماية سعر الصرف التي تبنّاها البنك المركزي، وأدت إلى تحمل الجهاز المصرفي لفاتورة عالية، كان أحد مظاهرها اختفاء، نحو 10 مليارات دولار من تحويلات العاملين في الخارج، لتذهب للسوق السوداء.

ويرجع العجز في تدبير النقد الأجنبي بمصر إلى طبيعة العلاقة الاقتصادية المختلة مع العالم الخارجي، فثمة مجموعة من السلع الاستراتيجية تُستورد من الخارج، كما أن الحكومة أسرفت خلال السنوات العشر الماضية في الدين الخارجي من أجل تمويل مشروعات لا تمثل أهمية اقتصادية واجتماعية خلال هذه الفترة.

ومارست الحكومة المصرية خلال عامي 2022 و2023، مجموعة من الإجراءات الأمنية من أجل السيطرة على السوق السوداء، ولم تفلح، لأن السوق السوداء كانت المخرج لأزمة عجز البنوك عن الوفاء باحتياجات الأفراد والمؤسسات، أو إعطائهم مدخراتهم من النقد الأجنبي بالكميات التي يريدونها، أو تحويلها إلى الخارج لحساب العملاء، وفاء لاحتياجاتهم. وكانت بيانات تحويلات المصريين العاملين في الخارج صادمة، في نهاية يونيو 2023، فقد انخفضت إلى 22,07 مليار دولار، بعد أن كانت 31,9 مليار دولار في يونيو 2022، واستمر تراجع التحويلات خلال الربع الأول من عام 2024/2023، ووصلت إلى 4,5 مليار دولار، مقابل 6,4 مليار دولار للفترة المماثلة من عام 2023/2022.

ولكن بعد الخطوات التي اتخذتها الحكومة المصرية في 6 مارس 2024، من تخفيض قيمة الجنيه داخل البنوك ليلامس 50 جنيهاً للدولار، ورفع سعر الفائدة بنحو 6%، فهل سيعود أصحاب التحويلات من الخارج إلى التعامل مع السوق الرسمية؟

متى تعود المليارات إلى البنوك؟

من خلال القراءة الأولية لما حدث من تخفيض قيمة الجنيه في السوق الرسمية، وكذلك تخفيض سعر الفائدة، قد يذهب بعضهم إلى أن الوضع الطبيعي هو أن يتم القضاء على السوق السوداء، ومن ثم تصبح السوق الرسمية هي الملاذ الآمن لتحويلات العاملين في الخارج. ولكن هذه النتيجة مرهونة بعدة عوامل، منها أن يطمئن أصحاب هذه التحويلات أن السعر الجديد معبر بالفعل عن القيمة الحقيقية لما لديهم من عملات صعبة، وأنهم لن يقعوا ضحية فيما بعد للسياسة النقدية التي تميل إلى إدارة سعر الصرف أكثر من إعمال آليات العرض والطلب. ففي عام 2017 ارتفع سعر الدولار حتى وصل نحو 18,5 جنيهاً، ولكن بعد فترة وبحكم توفير النقد الأجنبي من مصادر عدة، أبرزها الأموال الساخنة، تم رفع سعر الجنيه أمام الدولار، فوصل إلى 15,60 جنيهًا للدولار، وظل البنك المركزي مصرًا على هذا النهج، على الرغم من تحذيرات العديد من الخبراء، من أن حماية سعر الصرف ليست سياسة رشيدة. وأدى تصرف الحكومة بتبني سياسة حماية سعر الصرف إلى استنزاف الاحتياطي النقدي أولاً، ثم الظهور بالعجز الكبير بعد خروج الأموال الساخنة بنحو 18 مليار دولار في إبريل 2022، مما أدى إلى إجبار الحكومة للتخلي عن سياسة حماية سعر الصرف، ولكن هذا التخلي كان جزئيًا، ليتحرك من 15,6 جنيهاً للدولار إلى 30 جنيهاً للدولار، حتى 5 مارس 2024. الأمر المهم، هو أن تقوم البنوك بالفعل بتلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات من النقد الأجنبي، سواء سحبًا أو إيداعًا، أو بيعًا أو شراءً، وأن يسمح لشركات الصرافة بعملها القانوني بدون مضايقات، وأن تكون جزءًا حقيقيًا من سوق الصرف.

أستراليا تلغي 500 تعريفة جمركية «مزعجة»

كانبيرا ـ **العربي الجديد**

أعلنت الحكومة الأسترالية أنها ستلغي ما يقرب من 500 تعريفة جمركية «مزعجة» اعتباراً من الأول من يوليو/تموز المقبل، مما يقلل تكلفة استيراد كل شيء بدءاً من فرشاة الأسنان إلى السيارات.

ووصفت الحكومة إزالة الرسوم الجمركية بأنها أكبر إصلاح أحادي الجانب للتعريفات الجمركية منذ عقدين على الأقل، وستكلف الميزانية 19,9 مليون دولار (30 مليون دولار أسترالي) من الإيرادات المفقودة سنوياً. وقال وزير الخزانة جيم شالمرز في بيان، أمس الاثنين، وفق ما نقلته صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، إنّ التغييرات تنهي 14% من إجمالي الرسوم الجمركية الأسترالية. وتطاول بعض التعريفات «المزعجة» التي سيتم إلغاؤها منتجات مستوردة مثل الغسالات وإطارات المركبات الزراعية وفرش الأسنان وعيدان الخيزران. ووفق الحكومة الأسترالية، إنّ حجم تجارة السلع التي تقرر إلغاء تعريفتها الجمركية يبلغ 8,5 مليارات دولار أسترالي سنوياً (5,6 مليارات دولار أميركي). وقال وزير الخزانة إنّ العمال والشركات الأسترالية لم يكونوا يستفيدون بالأساس من وراء فرض مثل هذه التعريفات الجمركية، لذا يتعين على الحكومة تجاوز الروتين بشأن استمرار وجودها وتحمل تكاليف إلغائها.

التغييرات تنهي 14% من إجمالي الرسوم الجمركية الأسترالية (Getty)

بيتكوين تكسر حاجز 71 ألف دولار للمرة الأولى

للندن ـ **العربي الجديد**

كسرت عملة بيتكوين المشفرة حاجز 71 ألف دولار لأول مرة على الإطلاق، أمس الاثنين، محققة مكاسب للجلسة السادسة على التوالي، مع ارتفاعها منذ بداية هذا العام بنحو 70%، بفضل التدفقات النقدية الضخمة التي دخلت إلى صناديق العملة المتداولة في البورصة الأميركية. وقفزت العملة المشفرة الأشهر عالمياً والأكبر من حيث القيمة السوقية بنسبة 3,2% إلى 71631 دولاراً. كما تقدمت أيضاً العملات المشفرة الأصغر حجماً مثل «إيثريوم» و«سولانا» و«أفالانش». وضخ المستثمرون صافي 10 مليارات دولار تقريباً في مجموعة من صناديق الاستثمار المتداولة الجديدة في بيتكوين منذ إطلاقها في الولايات المتحدة قبل شهرين، ما أشعل موجة صعود واسعة في أسواق العملات المشفرة. وحققت الأصول الرقمية فوزاً كبيراً آخر، أمس، بعدما أكدت بورصة لندن أنها ستسمح بإشاء أوراق مالية مرتبطة بعملتي بيتكوين وإيثريوم.

وبغض النظر عن الحاجز الجديد الذي كسرته بيتكوين، فإن هذه ليست المرة الأولى التي ينتعش فيها سعر العملة. فبعد أن سجل سعرها أدنى مستوياته في عام 2019، صعد بقوة في العام الأول لجائحة فيروس كورونا 2020، قبل أن ينخفض مجدداً في ربيع 2021. وتعافى في وقت لاحق من ذلك العام، لكن السعر انخفض في 2022 في أعقاب الانهيار المشين لبورصة «إف تي إكس» لتخسر نحو ثلثي قيمتها ذلك العام.

الانتعاش القوي لـ«بيتكوين» يحمل في طياته خطر الأنهيار (Getty)

تباطؤ طلبيات الصين يهبط بأسعار الحديد

بكين ـ **العربي الجديد**

دفع تباطؤ الطلب في الصين على الحديد إلى هبوط أسعار المعدن الخام في السوق العالمية، إذ ترك الطلب المخيب من ثاني أكبر اقتصاد في العالم، السوق أمام تخمة في المخزون. وتواصل أسعار الحديد هبوطها، إذ تراجع في الأسابيع ما يقارب الربع في مطلع يناير/كانون الثاني الماضي عن أعلى مستوياته، وسط الضغوط المستمرة على العقارات وقطاع التصنيع في الصين، فيما عرض مؤتمر حزب الشعب الصيني الذي اختتمت أعماله، أمس الاثنين، مقترحات لتعزيز الطلب. وتراجعت أسعار العقود المستقبلية لخام الحديد بنحو 5%، أمس، لتصل إلى 110,55 دولارات للطن في سنغافورة، متجهة إلى تسجيل أقل سعر إغلاق منذ أغسطس/آب، وفق بيانات وكالة بلومبيرغ الأميركية. كذلك انخفضت أسعار العقود المستقبلية في مدينة داليان بنسبة 3,7%، كما تراجعت عقود الصلب في شنغهاي أيضاً. وكتبت شركة «جينروي فيوتشرز» للوساطة في مذكرة: «يجب أن يحدث انخفاض أكبر في الأسعار ليتم السحب من المخزونات». وتظهر البيانات ارتفاع حجم مخزون خام الحديد في الموانئ إلى أعلى مستوياته خلال عام.

وما يزال أداء نشاط البناء والتشييد في الصين ضعيفاً، حيث أدى تضييق الخناق من السلطات على الديون العقارية لسنوات إلى الضغط على مصدر رئيسي للطلب على الصلب، في حين امتنعت بكين عن استخدام التحفيز الضخم لمشروعات البنية التحتية من النوع نفسه الذي استخدمته لإنعاش الاقتصاد فيما مضى. وأعلنت وزارة الإسكان الصينية في فبراير/شباط الماضي موافقة البنوك على إصدار قروض جديدة لمصلحة القطاع العقاري، في محاولة لضخ السيولة وإنعاش القطاع المتعثر. وقالت الوزارة في بيان، إن البنوك الصينية وافقت على إصدار 123,6 مليار يوان (17,2 مليار دولار) من قروض التطوير العقاري، وأشارت إلى أن المصارف أصدرت بالفعل 29,4 مليار يوان من القروض لمصلحة 162 مشروع تطوير عقارياً في 52 مدينة، من أصل 5,3 آلاف مقترح لمشروعات تطوير عقاري تقدمت بها 214 مدينة للبنوك. وأطلقت الصين ما تعرف بالية «القوائم البيضاء» للتمويل في 26 يناير/كانون الثاني الماضي، وتسمح لإدارات المدن بالتقدم إلى البنوك بمقترحات لمشروعات سكنية مناسبة للحصول على دعم مالي، والتنسيق مع المؤسسات المالية لتلبية احتياجات المشروعات. وأضافت الوزارة في بيانها، أن البنوك التي ترفض أي قروض لتمويل مشروعات القائمة البيضاء، يجب عليها تقديم أسباب تفسر قرارها للجهات التنظيمية المالية.

ارتفاع مخزون خام الحديد في الموانئ إلى أعلى مستوياته خلال عام (Getty)